الأمم المتحدة

S/AC.49/2017/143

مجلس الأمن

Distr.: General
13 December 2017
Arabic
Original: English

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) ويشرفها أن تقدم طيّه، وفقا للفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، تقريرَ الصين عن تنفيذ القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) (انظر المرفق).

310118 250118 18-00413 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالصينية]

تقرير الصين عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٧٥ (٢٠١٧)

١ - تعرب الصين عن تأييدها قرارَ مجلس الأمن ٢٣٧٥ (٢٠١٧). فهذا القرار يعلن بوضوح معارضة المجتمع الدولي الشديدة لعمليات إطلاق القذائف التسيارية ولأنشطة تطوير الأسلحة النووية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مع استمرار التزامه بتسوية المشكلة القائمة في شبه الجزيرة الكورية بالطرق السلمية والدبلوماسية والسياسية. ويؤكد القرار من جديد تأييده المحادثات السداسية الأطراف ويدعو إلى استئنافها، ويشدد على ضرورة ألا يلحق تنفيذ القرار آثارا إنسانية ضارة بشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسبل عيشه.

٢ - وقد دأبت الصين على اتخاذ موقف مسؤول تجاه الوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، ووضعت مجموعة من الآليات والممارسات التنفيذية الفعالة في هذا الصدد. وعقب اتخاذ القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، أصدرت وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، بإذن من مجلس الدولة، تعميما يقضي بأن تنفذ القرار جميعُ وزارات ولجان الحكومة الصينية وجميع المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والبلديات على مستوى المقاطعات، وكذلك منطقتا هونغ كونغ وماكاو الإداريتان الخاصتان.

٣ - قد اتخذت الصين التدابير التالية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٧٥ (٢٠١٧):

(أ) في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أصدرت وزارةُ التجارة الصينية والإدارةُ العامة للجمارك، وفقا لقانون التجارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية، الإعلانَ رقم ٥٢ الذي ينص على ما يلي: (١) فرض حظر كلّي، اعتبارا من تاريخ الإعلان، على استيراد منتجات المنسوجات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على أن يظل جائزاً تخليص المنتجات المستوردة بمقتضى عقود موقّعة قبل اعتماد القرار والتي ستكتمل إجراءات استيرادها الجمركية قبل الساعة ٢٤:٠٠ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. ويتوقف إنجاز المعاملات المتعلقة بإجراءات استيراد هذه المنتجات (بما في ذلك الشحنات التي قُبلت تصريحاتها الجمركية ولكن لم تُكتمل إجراءات تخليصها) في الساعة الصفر من ١١ كانون الأول/ديسمبر. وسيُتعامل مع جميع المنتجات من هذا النوع التي تدخل البلد بعدئذ على أنها شحنات محظور استيرادها، دون استثناء؛ (٢) فرض حظر على تصدير المواد المكثفة وسوائل الغاز الطبيعي إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واعتبارا من الساعة الصفر من تاريخ دخول الإعلان حيز النفاذ، يتوقف إنجاز المعاملات المتعلقة بإجراءات تصدير هذه المنتجات (بما في ذلك الشحنات التي قُبلت تصريحاتها الجمركية ولكن لم تُكتمل إجراءات تخليصها من الموانئ). وسيُتعامل مع جميع المنتجات من هذا النوع التي تخرج من البلد بعدئذ على أنها شحنات محظور تصديرها، دون استثناء؛ (٣) فرض قيود، اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، على تصدير المنتجات النفطية المكررة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ففي الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، يتعيّن ألا تتجاوز الصادرات من المنتجات النفطية المكررة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من جميع الدول الأعضاء

في الأمم المتحدة ما كميته ٥٠٠ ٠٠٠ برميل؛ وانطلاقا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، يتعيّن ألا تتجاوز الصادرات من المنتجات النفطية المكررة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما كميته ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ برميل في السنة الواحدة. ولذلك، فعند قرب بلوغ الحد الأقصى للكمية المسموح بها، ستُصدر الدائرة المختصة في الحكومة الصينية، استنادا إلى حالة الصادرات، إعلاناً يحظر تصدير جميع المنتجات النفطية المكررة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تلك السنة، دون استثناء، اعتباراً من تاريخ إصدار الإعلان، ويقتضي ألا يكون لأنشطة توريد المنتجات النفطية المكررة أو بيعها أو نقلها علاقة بالبرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو ببرامجها للقذائف التسيارية المفروض عليها حظر بموجب قرارات مجلس الأمن، بل يجب أن تكون برمّتها لغرض تحسين سبل عيش الشعب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وألا تكون لها صلة بإدرار إيرادات لصالح برامجها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية.

(ب) وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أصدرت الإدارة الحكومية لشؤون الخبراء الأجانب، وفقاً لقانون جمهورية الصين الشعبية للتجارة الخارجية وقانونها للتراخيص الإدارية، الإعلان رقم ٢ الذي ينص على وقف إصدار التراخيص لمواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليأتوا للعمل في الصين؛ على أن يُعادَ النظر في تراخيص العمل الصادرة لمواطنين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وُقِّعت عقودهم الخطية للقدوم إلى الصين من أجل العمل قبل اتخاذ القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، وتُصدرَ وفقاً للقانون.

(ج) ويُلزِم قرار مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧) الدولَ الأعضاء بأن تحظر دخول موانئها على السفن التي تشملها الجزاءات والتي حددتها اللجنة لانتهاكها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولذلك، أصدرت وزارة النقل الصينية، في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، إعلاناً تحظر فيه دخول موانئها على أي سفن حددتها اللجنة لقيامها بأنشطة تنتهك قرارات مجلس الأمن، إلا في حالات الطوارئ أو عند عودتها إلى موانئها الأصلية. ويتطلب السماح للسفن المشمولة بالجزاءات بالدخول إلى الموانئ لأسباب إنسانية الحصولَ على إذن مسبق من اللجنة، ويُحظر على المواطنين الصينيين والمؤسسات التجارية الصينية امتلاكُ سفن ترفع علم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو استئجارُها أو تشغيلُها.

(د) ومن أجل تنفيذ ما تقتضيه قرارات مجلس الأمن فيما يخص الجزاءات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وضعت الصين نظاما شاملا من القوانين واللوائح لتنظيم الصادرات يشمل الأصناف والتكنولوجيات ذات الصلة بالقذائف النووية والبيولوجية والكيميائية والتسيارية. والنطاقُ التنظيمي للتشريعات المُنظِّمة للصادرات السارية حاليا في الصين يماثل إلى حد كبير النطاقَ التنظيمي للممارسة الدولية المكرّسة. وهذا هو الأساس الذي ستواصل الصين بمقتضاه تنفيذَ قرارات مجلس الأمن بشأن الجزاءات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقوائم الأصناف والتكنولوجيات المحظور على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اقتناؤها، على النحو المحدد من اللجنة، بما في ذلك قائمة الأصناف والتكنولوجيات الإضافية المحظور على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اقتناؤها بموجب القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧).

(هـ) واتخذت الحكومة الصينية تدابير من أجل فرض تجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية، الموجودة في الأراضي الصينية، التي يملكها أو يتحكم بها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أفرادٌ أو كياناتٌ محددون، بموجب قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على أنهم من المشاركين في البرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية

أو في برامجها الأخرى لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية، أو يقدمون الدعم لهذه البرامج، بما في ذلك بالسبل غير المشروعة، أو أفرادٌ أو كياناتٌ يعملون بالنيابة عنهم أو وفقا لتوجيهاتهم، بما يشمل القائمة الإضافية لمثل هؤلاء الأفراد والكيانات المحددين بموجب القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، وجميع الأموال وغيرها من الأصول المالية والموارد الاقتصادية الموجودة خارج أراضي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي يملكها أو يتحكم بها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أفراد أو كيانات يعملون بالنيابة عنهم؛ ومن أجل كفالة منع الرعايا الصينيين وأي أفراد أو كيانات في الأراضي الصينية من تزويد هؤلاء الأفراد أو الكيانات بأي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية.

واتخذت الحكومة الصينية أيضا تدابير لمنع الأفراد المشمولين بالجزاءات من دخول أراضيها، ولإغلاق المكاتب الموجودة في الصين التي تمثل الكيانات المشمولة بالجزاءات.

(و) وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أصدرت وزارةُ التجارة الصينية والإدارةُ الحكومية للصناعة والتجارة الإعلانَ رقم ٥٥ الذي ينص على أن تُغلق، في غضون ١٢٠ يوما من اتخاذ القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، المشاريعُ الصينية المشتركة حقوقُ ملكيتها مع أجانب والمشاريعُ التعاقدية المشتركة مع أجانب والمشاريعُ التجارية الأجنبية الرأسمال التي أقامها على الأراضي الصينية كيانات أو أفراد من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويتعيّن أيضا أن تُغلق، وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن المشار إليه أعلاه، المشاريعُ المشتركة حقوقُ ملكيتها والمشاريعُ المشتركة التعاقدية التي أقامتها، خارج الصين، شركات صينية بالاشتراك مع كيانات أو أفراد من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا تسري الأحكام المبينة أعلاه على المشاريع التي وافقت اللجنة على إعفائها من هذه الأحكام بعد النظر في كل حالة على حدة، ولا سيما مشاريع البنى التحتية المتعلقة بالمرافق العامة التي هي مشاريع غير ربحية وغير تجارية.

٤ - وبناء على مبدأ ”بلدٌ واحدٌ ونظامان“، تتحمل الحكومة المركزية الصينية المسؤولية عن إدارة الشؤون الخارجية لمنطقتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين وشؤون الدفاع المتعلقة بهما، في حين تتمتع هاتان المنطقتان بسلطات تنفيذية وتشريعية، وبسلطات قضائية مستقلة، بما في ذلك سلطة إصدار الأحكام النهائية. ولذلك، تقوم منطقتا هونغ كونغ وماكاو الإداريتان الخاصتان، بناء على إخطار من الحكومة المركزية، بصياغة قوانينهما ولوائحهما لتنفيذ القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) تنفيذا عمليا.

٥ - وترى الحكومة الصينية أن من واجب جميع البلدان أن تنفذ بأمانة وعلى نحو شامل أحكامَ الجزاءات التي ينص عليها القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، إلا أنها لا تحبذ تفسيرَ الجزاءات على نحو اعتباطي أو توسيعَ نطاقها. ولا يتضمن القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) أحكام جزاءات فحسب، بل يتضمن أيضا الكثير من العناصر الهامة الأخرى من قبيل تأييدِ مجلس الأمن المحادثات السداسية الأطراف ودعوتِه إلى استئنافها، ودعمِه الالتزامات الواردة في البيان المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عن الجولة الرابعة للمحادثات السداسية الأطراف، وتكرارِ تأكيده أهمية حفظ السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا عموما. ويؤكد مجلس الأمن التزامه بالتوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي للحالة، ويرحب بالجهود التي يبذلها أعضاء المجلس ودول أخرى لتيسير إيجاد حل سلمي وشامل للمسألة عن طريق الحوار، ويشدد على أهمية العمل على تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. وينبغي تنفيذ القرار على نحو شامل ومتوازن.

٦ - وقد دأبت الحكومة الصينية على الدعوة إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وحفظ السلام والاستقرار فيها وتسوية المشاكل بالحوار والتشاور؛ وهي ترفض الحرب والفوضى في شبه الجزيرة الكورية. والجزاءات ليست هدفا بحد ذاتها، ولا يمكن لقرارات مجلس الأمن أن تفضي إلى حل جذري للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية؛ فالحوار والتفاوض هما المسار الصحيح الوحيد الكفيل بأن يفضي إلى إيجاد حل لهذه المسألة. ويجب تسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية تسوية سلمية، ويجب الفصل فيها على نحو شامل حتى يُوازَن بين المخاوف الأمنية المعقولة لجميع الأطراف.

ودأبت الصين على أن تبذل الجهود دون توقف من أجل تعزيز نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، وحفظ السلام والاستقرار فيها. وفي ٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، أصدرت الصين والاتحاد الروسي بيانا مشتركا بشأن مسألة شبه الجزيرة الكورية. فقد وضع الطرفان ''خارطة طريق'' لتسوية مسألة شبه الجزيرة الكورية، تقومُ على تعزيز نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة وعلى إنشاء آليات سلام من أجلها في الوقت نفسه، على النحو الذي طرحته الصين، بهدف ''التقدمِ بالتوازي'' من خلال ''التعليق المزدوج'' المقترح للأنشطة النووية والصاروخية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتدريبات العسكرية الواسعة النطاق التي تقوم بها الولايات المتحدة وجمهورية كوريا، والعمل بخطة تسوية تدريجية، على النحو الذي طرحته روسيا. والمبادرة المشتركة بين الصين وروسيا مبادرةٌ عملية ترمي إلى معالجة تجلّيات المسألة وأسبابها الجذرية على حد سواء، والتشجيع على التسوية السلمية للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، كما ترمي إلى صون السلام والاستقرار فيها. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى تأييد هذا المقترح، وستواصل تعزيز الاتصال والتنسيق مع جميع الأطراف المعنية، لتقوم بدور نشيط وبنّاء في التعجيل بتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في الجزيرة.

٧ - وتعارض الصين نشر نظام الدفاع الصاروخي على ارتفاع عال (نظام THAAD)، الذي يعترض القذائف، في شبه الجزيرة الكورية. وتحث الصين أيضا البلدان المعنية على الكف عن فرض جزاءات انفرادية، استنادا إلى قوانينها المحلية، على الكيانات أو الأفراد من بلدان أخرى.